

نظام العدالة الكندي





يضمن النظام القضائي الكندي العدالة والمساواة لكل شخص بالإجراءات القانونية الواجبة بموجب القانون، ويعتمد النظام القضائي على افتراض البراءة في المسائل الجنائية، مما يعني أن الجميع بريء حتى تثبت إدانته. يستند النظام القانوني الكندي على إرث يشمل سيادة القانون والحرية بموجب القانون، والمبادئ الديمقراطية ومراعاة الأصول القانونية، وعلى الجميع احترام القانون. ينقسم القانون الكندي الى قسمين، القانون العام و القانون الخاص، العام يختص بتنظيم العلاقة ما بين الأشخاص والمجتمع وكذلك الأدوار المختلفة للحكومات الثلاثة على المستوى الكندي، وهذا يتضمن القانون الجنائي، والقانون الدستوري والقانون الإداري، أما القانون الخاص أو المدني فيهتم بتنظيم العقود، وإملاك العقارات، حقوق وواجبات الأسرة، الأضرار التي يسببها الأشخاص لأموال الغير.

تقوم المحاكم بتسوية النزاعات وعلى الشرطة تنفيذ القوانين والأحكام. الدور الأساسي للمحاكم الكندية المساعدة في حسم النزاعات ووفقاً للقانون، سواء في المسائل بين الأفراد وفي الأمور بين الأفراد والدولة. هناك عدة مستويات وأنواع من المحاكم، كل من الحكومة الاتحادية والمقاطعات وحكومات الأقاليم كلها تشارك في إحلال العدل. يوجد في معظم المقاطعات محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية، تسمى أحيانا محكمة كوينز أو المحكمة العليا، كما توجد محاكم إقليمية للمخالفات الأقل درجة، ومحاكم الأسرة، ومحاكم المرور ، ومحاكم المطالبات الصغيرة في القضايا المدنية التي تتطوي على مبالغ صغيرة من المال.





الشرطة الكندية: موجودة للحفاظ على سلامة الناس وفرض تطبيق القانون. يمكنك أن تطلب من الشرطة المساعدة في جميع أنواع المواقف ، هناك أنواع مختلفة من الشرطة بما في ذلك الفيدرالية والإقليمية في مقاطعتي أونتاريو وكيبك أما باقي الأقاليم فتقوم شرطة الخيالة الملكية تطبق القوانين الفيدرالية. إذا كنت ضحية لجريمة، أو إذا كنت شاهدا على جريمة، يجب فورا الاتصال بالشرطة والإبلاغ عنها.

إذا استجوبتك الشرطة أو اعتقلتك، لا تتفعل ولا تقاوم، بموجب القانون أنت بريء حتى تثبت ادانتك، كن هادئا، تكلم بوضوح قدر الإمكان والنظر مباشرة في الضابط. وكذلك لديك أيضا الحق في الحصول على محام ومترجم. من المهم أن تعرف أن أي محاولة لتقديم رشوة للشرطة تعتبر جريمة يحاسب عليها القانون.

الجيش الكندي: لا تعتبر كندا دولة معادية، ولكنها مع ذلك قد حاربت بشجاعة كبيرة في الحربين العالميتين، بالإضافة إلى عدد من النزاعات المسلحة الدولية. وربما تتركز شهرة كندا في مشاركتها في عمليات حفظ السالم. فقد قامت كندا بدور قيادي أو شاركت في أكثر من 50 مهمة لحفظ السالم منذ العام 1945 . كما قامت كندا بدور قيادي في تشكيل منظمة الأمم المتحدة ، لدينا تقليد عسكري فخور لحماية كندا ودعم الحرية والديمقراطية. كانت أدوار كندا في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ملحوظة بشكل خاص، ولا تزال القوات الكندية نشطة في جميع أنحاء العالم وفي كندا اليوم. الدفاع عن كندا في كندا. الخدمة غير مطلوبة في الجيش ولكنها مهنة نبيلة وخيار وظيفي ممتاز. يمكنك اختيار العمل في البحرية الملكية الكندية، الجيش الكندي، سلاح الجو الملكي الكندي.





جوزيف فيليب ترودو

(1919 - 2000)

رئيس وزراء كندا

الخامس عشر

فترة أولى من

1968 - 1979،

فترة ثانية من

حسب القانون لكل فرد الحق في حالة الاعتقال أن يُبلَّغ فوراً عن أسباب هذا الاعتقال؛ وأن يكون مبنياً على مذكرة جلب قضائية، وإذا كنت بحاجة إلى مساعدة في الترافع عنك في المحاكم الكندية وكان ذلك لايسمح فقد تتمكن من الحصول على محام بأجر قليل وربما مجاناً تحت مبدأ ما يسمى "المساعدة القانونية".

الميثاق الكندي للحقوق والحريات

تحمي القوانين الكندية حقوق الأفراد وحرياتهم، إن تقليد كندا للحرية والحقوق يمكن أن يعزى إلى وقت ماغنا كارتا، وهو وثيقة وقعها الملك جون إنكلترا في عام 1215. أقر البرلمان أول قانون للحقوق في كندا في عام 1960، وفي عام 1982 تم تشريع الميثاق الكندي للحقوق والحريات والحق بالدستور الكندي على شكل الفصل الأول من الدستور وأُعتبرت بنود الدستور السابقة كفصل ثاني، والتي تتضمن الحقوق والحريات التي يحق للكنديين التمتع بها في مجتمع حر وديمقراطي، بالإضافة إلى بعض الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين الكنديين. وقد تبنى الميثاق وعمل إلى إخراجهِ إلى النور السياسي ورئيس الوزراء الكندي آنذاك بيير ترودو.

القانون مجموعة من الحريات والحقوق المنصوص عليها مثل حرية الدين، الفكر والمعتقد، الرأي والتعبير، التجمع السلمي، حرية الدخول والخروج من كندا، الإنتقال والسكن في أي مدينة او مقاطعة، حق التصويت في انتخابات مجلس العموم او المجلس التشريعية، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والحق في الاعتراض على الأحتجاز أو الإعتقال الغير مبرر وأخيرا حق المساواة فالجميع سواسية أمام القانون دون تمييز على اساس العرق او الأصل، اللون، الدين، الجنس، العمر.

يجب أن لا ننسى أن الحقوق تأتي مع الواجبات فحيث يتوقع المجتمع الكندي من القادمون الجدد فهم القوانين الكندية والتقيدها، المساعدة في حماية تراث كندا المتعدد الثقافات والسماح للكنديين الآخرين بالاستمتاع بحقوقهم وحرياتهم.